

## نيران صديقة تفاقم متاعب السلطة الجزائرية

### تصاعد التوتر مع القضاة يفقد الحكم أقوى أدوات تطويع التوترات الداخلية



الضخام يضيق على السلطة

ما أسماه بـ"وجود برلمانيين، أميين لا يقرؤون ولا يكتبون، وأمام وزراء لم يحصل البعض منهم على شهادة جامعية إلا بعد ترقيته كوزير، في حين يقضي القاضي ما لا يقل عن سبع سنوات في تكوينه القاعدي العام".

ويبدو أن الوزارة الوصية مستمرة في تنفيذ أجندتها، فيما يتعلق بحركة النقل والتحويل التي طالت نصف تعداد قضاة البلاد (ثلاثة آلاف قاض)، حيث لم توافق دوائرها إلا على 10 بالمائة من مجموع الطعون التي قدمت لها، وهو ما أثار النقاب مجدداً، ولا يستبعد معه تصعيد الاحتجاج مجدداً، كون المسألة هي التي أثارته إضراب الأسابيع الماضية.

لنساء نقابة القضاة المحترمة لغالبية المنتسبين للقطاع، قبل أن تعود وتتوعد وزير العدل في بحر الأسبوع الماضي برد قاس على الوزير زغماتي، بدعوى "تملصه من الالتزامات التي تعهد بها في المفاوضات التي جرت بين الطرفين".

ويشكل القضاة فاعلاً مهماً في عملية تنظيم الاستحقاق الرئاسي، من خلال المشاركة في إدارة اللجان اللوجيستية والإدارية والتشريعية، وهو ما يطرح افتقار السلطة لإحدى الأدوات القوية في توجيه وفرض النتائج النهائية، في ظل التجاذب المتفان بين تنظيماتهم النقابية والوزارة الوصية.

وذهب نادي القضاة إلى حد استهجان عرض الوزير أمام نواب البرلمان، بسبب

والتي كان جزءاً منها". وأضاف "نفس الإنسغال عبر عنه من سمي نفسه (خاطف الانتظار)، الوزير السابق المتواجد رهن الحبس بتهم فساد طيب لوح، أثناء زيارته للمدرسة العليا للقضاة العام 2014، مع برمجة محاضرة نموذجية القاها القاضي المكون بلقاسم زغماتي، والذي لم ينتقد حينها مناهج التكوين وتعهد آنذاك بإدخال تغييرات جذرية عليها، وأن مثل هذه الدروس لا فائدة منها، ولم ينجس الوزير الحالي ببنيت شفة، ولم يجد سوى الطلبة القضاة الممارسين حالياً لرفع معنوياتهم وتبجيله بعد مغادرة لوح".

وكان القضاة قد شنوا إضراباً شاملاً خلال الأسابيع الماضية، تلبية

رئيس النادي سعدالدين مرزوق، خلال تصريحات صحافية، في توجيه دعوات لتحتية وزير العدل بلقاسم زغماتي، ومعه الحكومة كاملة، ويرر ذلك بكون "وزير غير شرعي في حكومة غير شرعية عينتها العصابة".

وهو التوجه الذي كرسه بيان النقابة من خلال الإشارة إلى أن "نقد منظومة التكوين القاعدي للقضاة من شخص وزير عدل مطعون في شرعيته، وينتهي إلى حكومة عينتها قوى غير دستورية، كان إلى عهد قريب استناداً مكوناً بالمدرسة العليا للقضاة، وساهم ولو بنزق قليل في الإشراف على أغلب الدفعات الأخيرة من القضاة الذين انتقدهم وطعن في منظومة تكوينهم

صعدت نقابة قضاة الجزائر من لهجتها ضد الحكومة الجزائرية الموقته، إثر تشكيك وزير العدل بلقاسم زغماتي في نجاعة جهاز القضاء بالبلد، ما فاقم حالة التوتر والتجاذب بين أطراف السلطة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، وي زيد تجدد التوتر مع القضاة الضغوط على السلطة التي باتت على وشك خسارة أقوى أدواتها، فيما تخرجها الاحتجاجات الشعبية الرافضة لتنظيم انتخابات قبل أقل من أسبوعين على موعدها.

#### صابر البلدي

محمد الشريف خروبي، أحمد أويحيى، محمد شرفي والطيب بلعيز".

وكان وزير العدل بلقاسم زغماتي قد أبدى شكوكاً خلال مداخلة أمام نواب البرلمان، في مستوى ونجاعة القضاة، وانتقد بعض الأحكام الصادرة في بعض الأحيان، وذلك بمناسبة عرض المشروع الحكومي المتعلق بتعديل القانون الجزائري.

وشبهه متابعون للشأن الجزائري بتوتر العلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية خلال الأسابيع الأخيرة، بـ"النيران الصديقة" داخل معسكر السلطة، واعتبروا أن الجهاز الذي ظل

يمثل ذراعاً قوية لتطويع بؤر التوتر الاجتماعية والسياسية، لم يعد أداة طيعة في يد السلطة، مما يدعوها إلى إيجاد بدائل جديدة لترميز أجنداتها.

ولفت بيان النقابة إلى أنه "طيلة تلك الفترات كان يتم انتقاء القضاة وفق معايير أيديولوجية تتطابق مع اختيارات ومبادئ الميثاق الوطني لسنة 1976 من المناضلين المحنكين الذين يدركون مواطن مصلحة الدولة

الاشتراكية والخط السياسي للحزب، مع تكوينهم أيديولوجياً على ذلك حسب ما جاء في الميثاق الوطني لسنة 1986".

وأكد أن "كل هؤلاء الوزراء المتعاقبين على رأس وزارة العدل، تناسوا عمداً أو سهواً، أن مناصبهم ومسؤولياتهم لم تجعل منابر للنقد والتظهير، بقدر ما هي مناصب للعمل وإعطاء الأفكار والحلول

والبدائل القانونية".

ويبدو أن نقابة القضاة التي ساندت الحراك الشعبي منذ أسبوعه الأولى في شهر مارس الماضي، وعبرت عن دعم مطالب التغيير السياسي الشامل في البلاد، لاسيما ما يتصل باستقلالية القضاء، تتجه إلى تصعيد الهجعة ضد الحكومة عشية الاستحقاق الرئاسي المقرر بعد أسبوعين. ولم يتوان

ويبدو أن نقابة القضاة التي ساندت الحراك الشعبي منذ أسبوعه الأولى في شهر مارس الماضي، وعبرت عن دعم مطالب التغيير السياسي الشامل في البلاد، لاسيما ما يتصل باستقلالية القضاء، تتجه إلى تصعيد الهجعة ضد الحكومة عشية الاستحقاق الرئاسي المقرر بعد أسبوعين. ولم يتوان

الجزائر - تساهم النيران الصديقة المشتعلة في خندق السلطة الجزائرية، في تفاقم متاعبها أمام التطورات المناهضة لها، فالإيام قليلة قبل موعد الانتخابات الرئاسية لم يستقر الخيار داخل دوليها حول المرشح الذي تراهن عليه لقيادة البلاد في المرحلة القادمة، وحتى جهاز القضاء الذي ظل يمثل ذراعاً قوية في تطويع بؤر التمرد السياسي والاجتماعي، بات هو الآخر على اعتاب حركة تمرد ضد الحكومة.

وتوترت مجدداً العلاقة بين الرجل الأول في جهاز العدالة وبين القضاة، بعد توجيه تنظيم نادي القضاة (هيئة نقابية قيد التأسيس)، انتقادات شديدة للهجة لوزير العدل بلقاسم زغماتي، نعتته بـ"الوزير المنتمي إلى حكومة غير شرعية نصبتها العصابة قبل رحيلها"، في إشارة إلى الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

#### جهاز القضاء الذي ظل

يمثل ذراعاً قوية لتطويع بؤر التوتر الاجتماعية والسياسية، لم يعد أداة طيعة في يد السلطة

وذكر بيان لنادي القضاة أنه "تلقى ما جاء على لسان وزير العدل أمام البرلمان من اتهامات طعن في تكوين القضاء، وشككت في الأحكام الصادرة عنهم بنوع من الاستغراب والاستهجان".

وأضاف "أن العديد من وزراء العدل منذ الاستقلال انتقدوا منظومة تكوين القضاة علانية وبصفة شعوبية، ولم يقدموا الحل أو البديل لهذا النقد من المرحوم عمار بن تومي، محمد بجواي،

## الحرية الفردية تجمع الأحزاب المغربية حول طاولة واحدة

#### محمد ماموني العلوي

الرباط - ناقش عدد من رؤساء الأحزاب المغربية مسألة الحرية الفردية في المملكة لما تشكله من هاجس قانوني وسياسي، في خطوة اعتبرها مراقبون غير مسبوقة، حيث جمعت أغلب الأحزاب حول طاولة واحدة.

ودعت الأحزاب الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والقضائية إلى المساهمة بشكل مسؤول في انبثاق منظومة قانونية وتشريعية تفتح المجال لحرية دون التناقض مع هوية المجتمع ولا تتنكر للتطورات الجارية.

وعلى الرغم من التباينات والجدل الذي لطالما رافق ملف الحرية الفردية في المغرب، إلا أن الأحزاب المغربية على اختلافاتها أجمعت على ضرورة تعزيز هامش الحرية، مشيدة بحرص المغرب على تعزيز ترسانته الحقوقية انساقاً مع دعوات العاهل المغربي الملك محمد السادس في هذا المجال.

واعتبر مصطفى الرميد، وزير الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، خلال مشاركته في الجامعة الشعبية التي نظمها حزب الحركة الشعبية، السبت، بمدينة سلا، حول الحرية الفردية، أن "الأمر الحاسم في تحديد مساحة الحرية هو منظومة القيم السائدة داخل المجتمع، سواء ارتبطت هذه المنظومة بما هو ديني أو قانوني أو مجتمعي".

من جهته تساءل محمد العنصر، الأمين العام لحزب الحركة الشعبية في كلمته الافتتاحية خلال اللقاء الذي نظمه حزب، عما إذا كانت هناك حدود مقبولة للحرية الفردية.

وبين العنصر أنه يجب البحث عن كيفية التوفيق بين تطوير المجتمع وبين القيود المجتمعية.

بدوره أكد محمد أوزين، عضو المكتب السياسي للحركة الشعبية، أن موقف حزبه من مسألة الحرية الفردية وسطي

## الشارع التونسي يستبق تشكيل الحكومة بالاحتجاجات

تونس - تخرج عودة الاحتجاجات في المدن الداخلية التي تعاني التهميش والفقر، الرئيس التونسي المنتخب حديثاً قيس سعيد، كما تخرج الأحزاب الحاكمة، أمام تساؤلات عن قدرة النخب السياسية الجديدة التي أفرزتها الانتخابات الأخيرة، على تطويق واحتواء الاحتقان الاجتماعي، وتلبية مطالب الشارع وخاصة الشباب.

وتجددت الاحتجاجات في مدينة جلمة جنوب البلاد، السبت، بعد وفاة شاب أحرق نفسه احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية السيئة.

وأضرم عبدالواحد الحبلاني (25 عاماً) النار في نفسه وتوفي في المستشفى، الجمعة، احتجاجاً على الفقر وسوء الأحوال المعيشية، في واقعة تعيد إلى الأذهان إضرام محمد البوعزيزي النار في نفسه.

وقال شهود لرويترز إن المتظاهرين أحرقوا إسطرات السيارات بعد ظهر السبت قبل أن تتدخل الشرطة لإعادة فتح الطرق، واطلقت قنابل الغاز المسيل وتتركتنا حائرين لأن القانون جامد ومجتمعا يتغير".

وطرح الأمين العام لحزب الحركة الشعبية محمد العنصر في ختام مداخلة تساؤلاً عن "الحدود المعقولة للحرية الفردية للأشخاص"، موضحاً أن "القضاة وأفراد القوات العمومية يجدون حرجاً في بعض الحالات التي تعرض عليهم، خصوصاً ذات الصلة بالحرية الفردية"، ومؤكداً أن "مسألة اتفاق الجميع حول رأي واحد أمر غير ممكن على الإطلاق".

## 24 ضحية لسقوط باص في تونس

وقالت وزارة الداخلية في بلاغ نشرته على صفحتها الرسمية في موقع فيسبوك إن 43 شخصاً كانوا على متن الحافلة التي سقطت "في مجرى واد بعد تجاوزها حاجزاً حديدياً".

وأوضحت أن المصابين نقلوا إلى مستشفى المنطقة.

ويعتبر معدّل الوفيات على الطرقات في تونس الأعلى في شمال أفريقيا بعد ليبيا، بمعدل 24.40 قتيلاً لكل مئة ألف شخص، بحسب منظمة الصحة العالمية.

وأعلنت السلطات التونسية، الأحد، أن 24 شخصاً لقوا حتفهم وجرح 21، جميعهم تونسيون، نتيجة سقوط حافلة سياحية في شمال غرب البلاد.

وكانت الحافلة متجهة من تونس العاصمة إلى مدينة عين دراهم حين انحرفت عن الطريق وانقلبت في منطقة عين السنوسي، وفق وزارة الداخلية التونسية.

من جانبها، أوضحت وزارة السياحة التونسية أن "الضحايا كلهم من الجنسية التونسية".

وتم بعد ذلك الإقتران على التعديلات الضرورية اللازمة فقط.

وقد وقف محمد ساجد، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، على الجمود الذي يعيشه مشروع القانون الجنائي، ما يشكل "إحراجاً" للطبقة السياسية في البلاد، حسب تعبيره.

ورأى أن "هناك مواقف غير واضحة داخل هيئاتنا ومجتمعنا، حول المواضيع المتعلقة بالحرية الفردية وهي مواضيع حساسة قد تسبب مشاكل سياسية وانتخابية".

أما البرلمانية أمينة ماء العينين، فلفتت إلى أن القيادات السياسية معزولة عن النقاش الدائر حول الحرية الفردية، ودعت الأحزاب إلى التحلي بالجرأة في طرح مقارناتها بخصوص الحرية الفردية، والالتزام من الجاهية".

وطالب الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري بضرورة التقدم "وعدم البقاء جامدين في بعض المواقف والقضايا المصرية في بلادنا"، مشيراً إلى أن "الجميع خرج اليوم بسبب عدم خروج القانون الجنائي للوجود، الجميع خرج من بعض القضايا التي أثرت في بلادنا وتركتنا حائرين لأن القانون جامد ومجتمعا يتغير".

ونظراً لحساسية الموضوع، يستنتج محمد ساجد أن على الأحزاب السياسية ألا تنتظر إلى المواضيع من زاوية أنها ستسبب لها مشاكل سياسية وانتخابية، بل ينبغي أن تكون لها الشجاعة لتناول هذه المواضيع.

في تناقضات، حيث يتم الترويج لخطاب معين، لكن الممارسات على أرض الواقع تتناقض تماماً هذا الخطاب، وهذا يؤدي إلى اضطراب المنظومة القانونية للبلاد".

وقال الناوي في هذا الإطار إن "القانون الجنائي وضع أساساً لحماية الحقوق والحرية، ولا يمكن أن يجرم إلا الأفعال التي تلحق الضرر بالغير، ولكن حين يجرم الأفعال التي لا ضرر فيها على الغير، مثل الإمان، فهذا يطرح إشكالات قانونية، لأن الإمان يُعتبر مرضاً والدمن يُضر نفسه ولا يضر أحداً آخر، لهذا فهو يحتاج إلى العلاج وليس إلى العقاب".

وتفاعلاً مع ما ذكره الناوي، أوضح مصطفى الرميد أنه "لا يجوز أن نضع أي خطوط حمراء أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لكن في نفس الوقت التوصيات من قبيل رفع التجريم عن ممارسة الحرية الفردية".

وبيّن أن المغرب فتح في المرحلة السابقة موضوع الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة ومن بينها القانون الجنائي، الذي كان من المفترض أن يعدل بشكل كامل لكن للأسف هذا لم يحدث بسبب انتهاء الولاية الحكومية السابقة،

وطالب مصطفى الناوي، مدير الدراسات والبحث والتوثيق في المجلس، بحذف الفصول المجزئة للحرية الفردية من نص القانون الجنائي، معتبراً أن هذه الفصول "تجعل المجتمع يتخبط



المغرب حريص على تعزيز هامش الحرية